



قتلى وجرحى في تفجير انتحاري استهدف مسجدا في كابول

كابول - أ.ف.ب: أوقع تفجير انتحاري استهدف مسجدا في وسط كابول امس ستة قتلى ونحو ثلاثين جريحا عشية إحياء ذكرى عاشوراء. وكان يمكن لهذه الحادثة أن تكون أعلى بكثير وفق وزارة الداخلية التي قالت إنها أوقفت ثلاثة مشتبته بهم عدا عن الانتحاري الذي قام بعد رصد تفجير شحنته قبل وصوله إلى المسجد. وقال الجنرال سليم الماس أن «انتحاريا تظاهر بأنه يرعى خرافه، فجر شحنته الناسفة قبل بلوغ هدفه على بعد نحو 140 مترا من حسينية» حي قلعة فتح الله السكني، موقعا ستة قتلى و16 جريحا، جميعهم مدنيون. وقالت منظمة «إيميرجنسي» الإيطالية التي تدير مستشفى متخصصا في جراحات الحرب في كابول من جانبها على تويتر أنها تسلمت تسعة عشر جريحا بينهم أربعة أطفال.

عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International



ما بعد «الاستفتاء الكردي» على الاستقلال: مفاوضات مع بغداد... أو الانفصال وحروب التقسيم

تلك الخطوة، وانسحابها على رابعة العراق وسورية وتركيا وإيران. ● موقف إيران التي ستستفيد من الأزمة الكردية والمواجهة التي فتحت بين بغداد وأربيل لتتحول من جديد إلى ضابط إيقاع يتحكم في مجريات الوقائع الميدانية ويرسم انعكاساتها السياسية، وطهران ستحاول على الأرجح احتواء الأزمة بين بغداد وأربيل وفرض تسوية بين الطرفين العالقة بين الجهتين، وذلك من أجل حفظ ماء الوجه للقيادة الكردية أمام شعبها، ولكن، وعكس ما يراه بعض العرب أن استقلال كردستان العراق مسمار في نعش الجغرافيا الإيرانية، فإن تمسك الأكراد في إجراء الاستفتاء أدى إلى شعور الشيعة في العراق بالخوف من خسارة الدولة والحدود، والحاجة إلى إيران لطمانتهم وحمايتهم كما فعلت بعد ظهور «داعش»، وبهذا تكون أربيل قد تسببت بضرب كل المصالح الإقليمية في العراق وسمحت لطهران بإعادة تعويم دورها في العراق، وإعادة ضبط القيادة الشيعية التي بدأت تحاول الخروج من تحت العباءة الإيرانية. وفي خريطة التوزيع الجيوسياسي الجديدة للعراق، قدمت أربيل خدمة مجانية لطهران، فيعودة القبضة الإيرانية على الأطراف السياسية الشيعية والحصار الداخلي والإقليمي للأكراد، تكون أربيل قد تسببت في عرقلة الجهود العربية للعودة إلى العراق.

والتضييق ضدها على أنها عملية تاديبية وعقابية بحق الإقليم ورئيسه، وبمخاطبة إعلان حرب. ● في الواقع، رائحة الحرب بدأت تفوح، طبول الحرب بدأت تقارع خصوصا وأن الورقة الكردية في العراق باتت متشابهة مع الورقة الكردية في سورية، حيث نجح الأكراد في إقامة منطقة إدارة ذاتية وبدأوا يطرحون التفاوض على حكم فيدرالي. وفي انتظار انضاح وجهة الأحداث وكيفية تطورها، تتجه الأنظار بشكل خاص إلى موقف الدولتين المتواجدين على أرض العراق: ● موقف الولايات المتحدة التي ليس مصادفة أن تكون الراعي الأهم لحكومة كردستان العراق، وفي الوقت ذاته، الداعم الرئيس لقوات «سورية الديمقراطية» التي تمثل فيها وحدات حماية الشعب الكردي فصيلا رئيسا، والتي تعول عليها واشنطن في المعارك ضد المتشددين في الشمال السوري. ثم، إذا أدركنا ملامح الاستراتيجية الأميركية الخاصة بالشرق العربي، وأدركنا أن الولايات المتحدة ليست معنية كثيرا بـ «الحق في تقرير المصير»، كما تدعي دائما، لنا أن ندرک ماذا يعني انفصال كردستان العراق، ومن ورائه كردستان سورية، في الدولتين داخليا وإقليميا، في ظل التنوع الديموغرافي والإثني والمذهبي وهو ذاته التنوع الذي لا يغيب عن تركيا وإيران. وبالتالي، فإن الاحتمال المستقبلي في إطار الصراع على بناء نظام دولي وإقليمي، هو تزايد المشكلات التي سوف تنتج من

بأن كردستان لن تكون مصدر تهديد لأحد وستكون عنصر استقرار في المنطقة وعلى حسن جوار مع دول الجوار التي عليها تفهم حقوق الأكراد ووضعهم. باختصار، فإن بارزاني يعرف أن الاستفتاء لن يقود مباشرة إلى الاستقلال، ولذلك كان الهدف طرحه على طاولة المفاوضات مع بغداد. ● الثاني: أن يفشل خيار المفاوضات بفعل الشروط والشروط المضادة، كان ترفض بغداد التفاوض إلا بعد إلغاء الاستفتاء، أو كان يرفض الأكراد التفاوض إلا بعد رفع إجراءات الحصار الجوي والبحري، ويرفض الجانبان إعطاء تعهدات وضمانات مسبقة، فلا يذهب بارزاني في استعداده إلى أكثر من تجسيد تنفيذ الاستفتاء من دون التراجع عنه، ولا يذهب العبادي في موقفه إلى أكثر من تفاوض مشروع بعدم الانفصال. وفي حال سقط خيار التفاوض ودخل شمال العراق في أزمتها وصراعات وحروب، بدءا من المناطق المتنازع عليها وتنطلق الشرارة من كركوك، المدينة القسيفساء الغنية بالنفط التي لن يتخلى عنها الأكراد أبدا ولن تتنازل عنها بغداد بسهولة. ويكون مشروع كردستان المستقلة خطوة أولى نحو إعادة رسم حدود الشرق الأوسط بشكل عام على أسس عرقية ودينية. تنظر بغداد إلى الاستفتاء على أنه «محاولة لي نزع للحكومة المركزية للعراق برمتها شعوبا وحكومة»، ويصل الأمر بها إلى حد اعتبار الاستفتاء بمنزلة «إعلان حرب»، وتنتظر أربيل إلى إجراءات الحصار

الموعدة نظرا للتشابك الحاد في خطوط اللعبة الدولية والإقليمية وضارب المصالح. وبالإجمال هناك مساران وسيناريوهان أساسيان في هذه المرحلة الجديدة: - الأول: أن يقف الأكراد عند هذه الخطوة لهضمها واستيعاب تداعياتها، فيعملون على «تهذيب اللعبة» ونقل الوضع من حال المواجهة المفتوحة على كل الاحتمالات إلى حال «المفاوضات» التي يدخلونها مع حكومة بغداد من موقع قوي وأفضل من قبل، بعدما باتت في يدهم «ورقة الاستفتاء»، وباتت في يد أربيل ورقة التفاوض باسم كل الأكراد وتحت سقف عال هو «الدولة الكردية»، وهذا ما يوفر لهم هامش الحصول على تنازلات أساسية من بغداد وتلبية مطالبهم التي لم يحصلوا عليها بسبب عدم التزام حكومات بغداد المتعاقبة بوعودها، وبسبب أن التحالف مع الأكراد لم يعد يشكل حاجة قوية للشعبة كما كان الحال في ظل ذروة الاحتلال الأميركي». في الواقع شعر بارزاني بوطأة الضغوط والحصار الذي يؤدي بإقليم كردستان إلى الاحتكاك اقتصاديا، وهو الذي لا يملك منفذا بحريا ومطوقا بدول متريصة به من كل الجهات، لذلك، فإنه لم يتباه بالاستفتاء ولم يستقو به وإنما «تواضع» ووضع نفسه سلع النزول عن الشجرة العالية التي تسلقها إلى أرض الواقع بالقول إن الاستفتاء غير الملزم يهدف إلى منح تفويض لرئيس الإقليم لإجراء مفاوضات على الانفصال الذي لن يكون «انفصال أمر واقع» وإنما «انفصال بعد المفاوضات على أساس تفاهات وترتيبات»، متعهدا

وطنية وخيار تاريخي، وما ساعده على ذلك خلو الساحة الداخلية له نتيجة ضعف القوى المنافسة له: الاتحاد الديموقراطي نتيجة مرض زعيمه جلال الطالباني، وحزب التغيير بسبب وفاة زعيمه المؤسس نشيرون مصطفى. ● الدعم الدولي العسكري والمالي غير المسبوق من الأميركيين والأوروبيين للأكراد بسبب دورهم الفعال في مقاتلة «داعش»، وقبل ذلك بسبب أنهم شكلوا وضعية خاصة حليفة للأميركيين منذ العام 2003 وأدوا دور عامل التوازن على الساحة العراقية بين السنة والشيعة شكل إقليمهم المركز الأساسي لمشروع «فيدرلة» العراق. ● إصرار بارزاني على الاستفتاء وعدم تراجعهم رغم كل الضغوط، ما أدى إلى ارتفاع كبير في شعبيته وانجرار الجميع خلف مشروعه القائم على مسار سياسي متدرج وقوة عسكرية غير (جيش من نحو 300 ألف مقاتل ومجهز بأحدث الأسلحة)، ودعم سياسي خارجي غير واضح بعد ولكنه موجود، إذ لا يعقل أن يكون بارزاني مغامرا وانتحاريا ومدفعا في هذا المشروع من دون دعم وسند خارجي، ولا يمكن لهذا الدعم أن يكون مقتصرا على إسرائيل، ولا بد أن يكون للولايات المتحدة دور ويد. ● الاستفتاء حصل وحسم أمره، ولكن ماذا بعده؟ الاستفتاء ليس نهاية المطاف وإنما هو البداية، بداية مرحلة جديدة في العراق والمنطقة ستكون معقدة وخطيرة. ● الاستفتاء أطلق «مرحلة ما بعد داعش» في الشرق الأوسط، وهذه المرحلة يصعب التكنن بمسارها ومصير الدولة الكردية

بيروت: الاستفتاء الكردي في إقليم كردستان العراق الذي بلغت فيه نسبة المصوتين بـ «نعم» للاستقلال أكثر من 92٪، أدخل العراق في منعطف هو الأبرز والأخطر منذ العام 2003، ويقف أهمية حدث إعلان تنظيم «داعش» وسيطرته على أجزاء واسعة من العراق. «داعش» حالة ظرفية شاذة وعابرة كان مقدر لها أن تنتهي يوما ما، ولم يكن لها من إمكانية ومقومات حياة وصمود ونهايتها كانت مسألة وقت، أما «كردستان» فإنها قضية ومشروع وحلم، قضية تاريخ وجغرافيا، ومشروع وطن ودولة، وحلم عمره 100 عام على الأقل. يسجل للزعيم الكردي مسعود بارزاني الذي لديه حلم تأسيس ورئاسة الدولة الكردية، أنه نجح في اقتناص وتوظيف العناصر والنقاط المساعدة على تنظيم وتمير الاستفتاء، ومن أبرز هذه العوامل: ● اللحظة السياسية المناسبة في الفترة التي دخلت فيها الحرب ضد «داعش» المرحلة النهائية بعدما كانت أولوية المجتمع الدولي، وفي الفترة التي لم تخرج حكومة بغداد بعد من حال الانشغال بهذه الحرب، وما زالت تركز تحت أعبائها وأثقالها، وكان بارزاني استفاد من مرحلة «داعش» عندما اشترط على بغداد للمشاركة في الحرب ضد «داعش» بقاء قوات البشمركة في المناطق التي تسيطر عليها والواقعة خارج حدود الإقليم، وهي مناطق متنازع عليها، وأبرزها كركوك. ● سيطرة البارزاني على كردستان وتمكنه من جر كل الأكراد إلى الاستفتاء كقضية

كاتالونيا: لدينا 2300 مكتب تصويت لاستفتاء الغد



شعار حكومة كاتالونيا فوق أحد صناديق الاقتراع (رويتزر)

جونكيراس من جهته «صوتوا مع التزام السلوك المتحضر والمسؤول ولا تردوا على استفزازات من سيسعون إلى منع التصويت». وأكد رئيس هذه المنطقة الواقعة في شمال شرق إسبانيا كارلس بيدغيمونت خلال اجتماع مع ممثلي المراكز التعليمية التي ستقام فيها الاقتراع «سنمنضي حتى النهاية»، مشبرا إلى أنه يتحمل على حكومته «كل مسؤولية» عن تنظيم التصويت.

فيه، وأضاف المتحدث أن نحو 7300 شخص سيشاركون في تسيير مكاتب التصويت. وأوضح أن مدينة برشلونة وحدها تعد 1,6 مليون ساكن وسيفتح فيها 207 مكاتب تصويت. وعرض المتحدث خلال المؤتمر صندوق تصويت أبيض اللون شبيه شفاف مهورا بشعار حكومة كاتالونيا. وقال نائب رئيس كاتالونيا أوربول

برشلونة - أ.ف.ب: قبل ساعات من الاستفتاء على استقلال كاتالونيا الذي منعه القضاء الإسباني، أعلن قادة الإقليم امس أنهم ينوون توفير 2300 مكتب تصويت لتمكين الكاتالونيين من المشاركة في الاستفتاء حول تقرير المصير. وقال المتحدث باسم حكومة كاتالونيا جوردو تورول في مؤتمر صحفي في برشلونة ويؤدي إلى ما هو أخطر من ذلك ويفسح المجال للتدخل الإقليمي والدولي بالشان العراقي.»

الرحلات الإنسانية والعسكرية مستثناة من قرار تعليق الطيران بغداد: السيطرة على المنافذ «دستورية» وليست تجويعا للشعب

أما هو إجراء دستوري وقانوني أقره مجلس الوزراء لمصلحة المواطنين في كردستان والمناطق الأخرى.»

من جانبها، أكدت مديرة مطار أربيل الدولي تالار فايق صالح أن منع الرحلات من وإلى مطاري إقليم كردستان لا يشمل الرحلات الإنسانية والعسكرية والديبلوماسية. في السياق نفسه، حذرت المرجعية الشيعية في العراق بزعامة علي سيؤدي إلى تدخل إقليمي ودولي، ولا بد من الالتزام بالدستور العراقي نصا وروحا لحل المشاكل.

وقال أحمد الصافي، معتمد المرجعية الشيعية في العراق، في خطبة صلاة الجمعة أمام آلاف من المصلين في صحن الإمام الحسين في كربلاء، «ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالدستور العراقي نصا وروحا، والاحتكام فيما يستعصي إلى المحكمة الاتحادية العليا وفق الدستور». وأضاف: «حذر من القيام بأي خطوات تجاه التقسيم والانفصال واعتبارها أمرا واقعا مما يؤدي إلى عواقب غير محمودة تسوء إلى حياة الكرد ويؤدي إلى ما هو أخطر من ذلك ويفسح المجال للتدخل الإقليمي والدولي بالشان العراقي.»

السيستاني يحذر: تقسيم العراق سيؤدي إلى تدخل إقليمي ودولي

لضمان عدم التهريب ومنع الفساد». وأشار إلى أن فرض السلطة الاتحادية السيطرة في مطارات إقليم كردستان يمثل في نقل سلطة المطارات في كردستان إلى السلطة الاتحادية حسب الدستور، كما هو الحال في كل المطارات العراقية في المحافظات الأخرى «وحسبما معمول به في جميع دول العالم». وشدد على أن الرحلات الجوية الداخلية مستمرة وبمجرد نقل سلطة المطارات في الإقليم إلى المركز فإن الرحلات الدولية ستستأنف.. وأضاف أن «هذا الأمر لا يمثل عقوبة للمواطنين في الإقليم

عواصم - وكالات: فيما نقل تلفزيون رووداو ومقره أربيل، عن مسؤول في حكومة كردستان العراق قوله امس إن حكومة الإقليم ترفض تسليم السيطرة على المعابر الحدودية للحكومة المركزية في بغداد، أكدت حكومة بغداد أن سيطرتها على المنافذ الحدودية بإقليم كردستان العراق «إجراء دستوري» مشددة على أنه «لا يهدف لتجويع الشعب كما يروج البعض». وذكر مكتب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في بيان أن حكومة بغداد تحافظ على حقوق ومكتسبات جميع أبناء شعبها ومن بينهم الأكراد، مشيرا إلى «أن أي إجراء يتخذ يراعى فيه عدم المساس بهم». وأكد «أن سيطرة الحكومة المركزية على المنافذ البرية والجوية في إقليم كردستان ليس للتجويع ومنع المؤن والحصار على المواطنين في الإقليم، كما يدعي بعض مسؤولي إقليم كردستان ويحاولون ترويضه». وأوضح أن السيطرة على المنافذ «تأتي في سياق إجراءات لدخول وخروج البضائع والأفراد إلى الإقليم تحت سيطرة الحكومة الاتحادية والأجهزة الرقابية الاتحادية كما هو معمول به في كل المنافذ العراقية